

تعويم الفرنك يشعل حرب العملات من جديد



أصدر المركز المالي الكويتي "المركز" تحليلاً حول الفرنك السويسري وتداعيات قرار البنك المركزي السويسري بحل الربط بين الفرنك واليورو على السوق الأوروبي، وأورد فيه تحليلاً للقرار وأسبابه ونتائجه على العملة والاقتصاد السويسري .

وأشار التقرير إلي أن الأزمة بدأت في 15 يناير/كانون الثاني، 2015 حين تخلى البنك المركزي السويسري عن تغطيته لتحويل الفرنك السويسري إلى اليورو الذي بلغ 1.2 فرنك سويسري لليورو .

وأدى التخلي المفاجئ لسقف التغطية إلى ارتفاع الفرنك السويسري بنسبة 30% بين العملات الاحتياطية بشكل غير مسبق . وتمت ملاحظة هذه الأزمة في البورصة السويسرية، حيث هبطت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 7.8% على خلفية القرار، في حين هبط اليورو إلى أدنى نسبة وصل إليها منذ عشر سنوات في مقابل انخفاض الدولار . الأمريكي إلى 1.15 يورو/ دولار أمريكي، بينما أغلق الذهب في 1279 دولاراً للأونصة محققاً 4% مكاسب أسبوعية .

اتخاذ القرار

وذكر التقرير أن المنطق وراء اتخاذ هذا القرار لم يكن واضحاً . إلا أن المحللين يعتقدون أن السبب الرئيسي وراء حل الحد الأقصى هو التكلفة الكبيرة التي يتحملها البنك المركزي السويسري لربط الفرنك السويسري باليورو . حيث تضاعفت الميزانية العمومية للبنك الوطني السويسري ثلاثة أضعاف منذ بداية 2008 وهو ما يفوق ميزانية بنك اليابان بمرتين من خلال تقديمها 86% من الناتج المحلي الإجمالي في سويسرا - أي أعلى بكثير من بنك اليابان (60 في المئة) أو مجلس الاحتياطي الفيدرالي 1 (نحو 25 في المئة) . وفي الشهر الماضي، أعلن البنك المركزي السويسري أنه سيساند ربط الفرنك باليورو وأن هذا الأمر لن يتغير في المستقبل القريب، إلا أن التقارير حول برنامج التيسير الكمي في منطقة اليورو ساعدت في اتخاذ القرار السويسري يوم الخميس الماضي، حيث إن أي "تعزير" لعملة اليورو سيتطلب تدخلاً من البنك الوطني السويسري للحفاظ على ربط العملاتين، مما سيضيف تكلفة كبيرة إلى ميزانية البنك العمومية . وتم استخدام مصطلح "حروب العملات" بشكل كبير في السنوات الأربع الماضية، وسيستمر استخدامه في الفترة المقبلة . كما أن التلاعب بالعملة هو لعبة محصلتها صفر، حيث يفوز أحد الأطراف ويخسر الطرف الآخر . ولا يرى التقرير أن الفرنك السويسري سيكون جزء من هذه الحرب، فما حدث ليس إلا مجرد إزالة بسيطة لنظام دعم سطحي، وسيجد الفرنك قيمته الحقيقية بين العملات .

وقد أدى حل الربط بين العملتين إلى إعلان بعض السماسرة المعسررين إفلاسهم في المملكة المتحدة، مثل ألباري، وهو أن الأمر سيتطلب نحو 46 مليون دولار، 2 بينما IG موقع فوركس للعملات الأجنبية عبر الإنترنت . كما توقعات مجموعة تشير بلومبرغ أن باركليز قد فقدت "عشرات الملايين" .

وفي مجال صناديق التحوط، تأزم صندوق إيفرست للتحوط بعد وقوع خسائر بنحو مليار دولار أمريكي نتيجة لقرار . البنك المركزي بحل الربط بين العملتين .